الاقتصـــاد التضـــامني من منظور اسلامـــي

صندوق الزكاة و الوقف لولاية سعيدة نموذجا

Solidarity economy from an Islamic perspective

The Zakat and Waqf funds of Saïda as a model

طيبي بومدين [1]، لعمري خديجة[2]

[1] جامعة د.مولاي الطاهر (سعيدة)، didenmajor@yahoo.fr

[2] جامعة د. مولاي الطاهر (سعيدة)، Lamrikhadidja2222@gmail.com

تاريخ الاستلام :2020/09/20 تاريخ القبول:13/ 2020/10 تاريخ النشر:2020/12/19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور صناديق الزكاة و الوقف في دعم الاقتصاد التضامني في الجزائر من خلال دمج الطبقة المهمشة في الدائرة الاقتصادية لتساهم في تطوير الاقتصاد، حيث سلطنا الضوء في هذه الدراسة على المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صناديق الزكاة والوقف بصيغ اسلامية لولاية سعيدة وما مدى مساهمتها في رفع معالم الاقتصاد التكافلي.

توصلت نتائج الدراسة الى أنه لا تزال فكرة تجسيد المشاريع الاستثمارية الممولة من هذه الصناديق ضعيفة خاصة المشاريع الوقفية منها.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد التضامني ، الزكاة ، الوقف.

تصنيفات JEL : A19، A13

Abstract:

This study aims to highlight the role of Zakat and Waqf funds in supporting the solidarity economy in Algeria by integrating the marginalized class into the economic circle to contribute to the development of the economy, where we shed light on Investment projects financed by Zakat and Waqf funds in Islamic formulas in Saïda, and the extent of their contribution to raising the parameters of the solidarity economy.

The results concluded that the idea of embodying investment projects financed by these funds is still weak, especially endowment projects.

Key words: Solidarity economy, Zakat, Waqf. .

JEL Classification Codes: A13 , A19

المؤلف المرسل : طيبي بومدين، الإيميل: didenmajor@yahoo.fr

1. مقدمة:

بدأ الاهتمام بالاقتصاد التضامني منذ حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث خصصت منظمة العمل الدولية في مؤتمرها الجهوي الافريقي موضوعا للمناقشة تحت عنوان " الاقتصاد الاجتماعي كجواب افريقي عن الأزمة الاقتصادية " فالاقتصاد التضامني يسعى لتحقيق هدفه الأسمى المتعلق بالجانب الاجتماعي أولا ثم الاقتصادي، فيحاول تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون و التضامن و التكافل، و يحاول القضاء على المشاكل الاجتماعية على رأسها الفقر حيث يسمح بدمج الطبقات الفقيرة بالاقتصاد عن طريق فتح مشاريع استثمارية و تفعيل أنظمة انتاجية جماعية تعاونية.

نظرا للأهمية البالغة بالبعد التضامني في الممارسات الاقتصادية و النجاحات التي حققتها الدول الاسلامية في ارساء مفهوم الاقتصاد التضامني على رأسها السودان، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، باكستان، ارتأت الجزائر في البحث في هذا المجال من خلال تطوير مؤسسات مالية اجتماعية تعاونية تقوم باستثمار أموالها في مجال الأنشطة التضامنية و في هذا الصدد نجد صناديق الزكاة و الوقف الأمثل في هذا المجال حيث أن الزكاة تعد اصلا في حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع لقوله تعالى:﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ٧ ﴾ [سورة الحشر,٧].

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور الفعال التي تقدمه المؤسسات المالية الاسلامية التضامنية على رأسها صناديق الزكاة و الوقف و دورهما الفعال في تمويل المشاريع بصيغ اسلامية في الجزائر عامة و من ثم التخصيص بتقيم صناديق الزكاة و والوقف لولاية سعيدة و دورهما في النهوض بالاقتصاد التضامني.

و عليه يمكن طرح الاشكالية التـــالية:ما مدى مساهمة صناديق الزكاة و الوقف في رفع معالم الاقتصاد التضامني ؟

ينقسم هذا المقال الى ثلاث محاور، المحور الأول يتضمن مفاهيم نظرية للزكاة و الوقف، المحور الثاني يتضمن التعريف بالاقتصاد التضامني و المحور الأخير يتضمن دور صندوق الزكاة و الوقف في دعم الاقتصاد التضامني مع دراسة حالة صندوق الزكاة و الوقف لولاية سعيدة.

فيما يلي أهم الدراسات السابقة التي تناولت الدراسات المتعلقة بالاقتصاد التضامني و المالية الاسلامية ، إذ سيتم التطرق إلى أهم ما ورد فيها من نتائج .

- **دراسة تشوار خير الدين " الاقتصاد التضامني: الزكاة و دورها في التخفيف من حدة الفقر"** (تشوار خير الدين، 2008)

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى أن الزكاة نظام مرن يستوعب مستجدات استعادت مكانها في المجتمع كأداة تكافل اجتماعي بحيث توصلت العديد من الدول العربية و الاسلامية بأن الزكاة تقضي على المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي عجزت الأدوات الوضعية عن حلها، ففي السودان أصبحت الزكاة من أهم أدوات التوازن الاقتصادي، كذلك الجزائر أدخلت الزكاة كمتغيرة جديدة من خلال انشائها صندوق الزكاة بحيث استفاد العديد من صندوق الزكاة و هذا ما جعله النموذج الأول لمحاربة الفقر في الجزائر.

- **دراسة محمد عدنان ابن الضيف" دراسة في الاقتصاد التضامني صندوق الوقف الجزائري كنموذج "** (محمد عدنان ابن الضيف، 2014)

يرى الباحث من خلال هذه الدراسة أن القضايا الاقتصادية الكبرى و النظم الاقتصادية المتعامل بها في الدول اليوم و خاصة الرأسمالية و نظرا للآثار السلبية التي تدرها تلك النظم جعل من بعض الأقليات وبدعم من الحكومات التي تشجع الاقتصاد التضامني بدمج الطبقات الفقيرة في الاقتصاد و الاستفادة منها في زيادة النمو الاقتصادي، كما بين الباحث أن الصناديق الوقفية تعمل على تنشيط الطبقة الفقيرة و العمل على دمجهم في الاقتصاد من خلال تدعيمهم بالقرض الحسن و الاستثمار في المشاريع الحلال و بالتالي خلق مناصب عمل تشغلها هذه الطبقات.

- **دراسة فلة زردومي "معالم الاقتصاد التضامني من منظور اسلامي – الزكاة نمزذجا–** " (فلة زردومي، 2018)

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى الدور الفاعل الذي تقوم به الزكاة لرفع معالم الاقتصاد التضامني من خلال اعادة توزيع الدخل وتمكين العاطلين القادرين عن العمل اقتصاديا، حيث تعتبر الزكاة النموذج الامثل في ترسيخ مبدأ التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع و تحقيق العدالة الاجتماعية حيث اهتم الجانب الاسلامي بإحياء هذه الشعيرة في نفوس الناس كافة و ابرز الأمثلة على ذلك صندوق الزكاة الجزائري.

- **دراسة بوقموم محمد و آخرون "مساهمة صندوق الزكاة في ارساء مفهوم الاقتصاد التكافلي – دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميلة للفترة 2004–2017** "(بوقموم محمد و آخرون، 2018)

أهم ما توصلت اليه نتائج هذه الدراسة هو أن الزكاة هي المؤسسة الاولى للتكافل والتضامن في المنهج الاسلامي لأنها توفر للإنسان مستوى معيشي راق عن طريق اعادة توزيع الدخول بطريقة عادلة، حيث توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة الى أن الزكاة تؤدي دورا مهما من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و يعتبر صندوق الزكاة أهم مورد للاستثمار الحلال في مشاريع اقتصادية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2. الاقتصاد التضامني :

يعتبر الاقتصاد التضامني من أهم مرتكزات الاقتصاد ككل فهو يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية و عليه سنحاول من خلال هذا المحور التعريف بالاقتصاد التضامني و توضيح قواعده و أبعاده.

1.2 : نشأة الاقتصاد التضامني:

لقد نشأ مفهوم الاقتصاد التضامني كردة فعل على الصعوبات الناشئة عن الثورة الصناعية في القرن 19 نتيجة للأضرار التي سببتها التحولات الاجتماعية و الاقتصادية المعاصرة فبذلك ظهر كمبدأ لتهذيب الليبرالية الرأسمالية وما ترتب من انعكاساتها على المجتمع فمنه يمكن القول ان فكرة الاقتصاد التضامني كمصطلح حديث بداية من النصف الأول من القرن التاسع عشر في الوقت التي اخدت فيه الرأسمالية الصناعية تتزايد وفي المقابل بدأت تتولد الازمات الاقتصادية و الثورات العمالية ، من خلال

هذين القطبين جاءت فكرة الاقتصاد التضامني ومن بين اهم المفكرين الذين تناولوا هذا المصطلح كفكرة في كتابتهم : **روبرت اوين** (1771-1858) مؤسس الحركة التعاونية في انجلترا ، **جان فيليب** (1796-1866) جمعيات عمال الإنتاج وكذا لويس بلان(1811-1882) (Jean-Marie Harribey, 2002, p. 04) .

2.2 مفهوم الاقتصاد التضامني

- عرفته منظمة العمل الدولية بكونه " مجموعة المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونية ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات و المعارف والسعي في الوقت ذاته الى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية وتعزيز التضامن ". (مجلس المستشارين، صفحة 06)
- اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوربي فانه يعرف الاقتصاد التضامني بكونه " جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل والتي تتوفر على استقلالية القرار وتتمتع بحرية الانخراط و التي يكون الهدف الأساسي من انشائها تلبية احتياجات أعضائها من خلال السوق اما عن طريق انتاج السلع او تقديم الخدمات، حيث يتم اتخاذ القرار داخلها بشمل ديمقراطي و تشاركي. كما يشمل الاقتصاد التضامني كذلك الهيئات الخاصة التي تتمتع باستقلالية قرارها و حرية الانخراط شريطة ان لا تشكل مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يحدثونها او يسيرونها ". (خالد بطاهر بختة، بن مكرولوف، 2018، صفحة 06)
- الاقتصاد التضامني هو جميع أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تساهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد القائم على التزامات المواطنين على حد سواء على المستوى المحلي او العالمي، ويغطي مختلف اشكال التنظيم التي يستخدمها السكان للحصول على نوعية السلع والخدمات في ديناميكية المعاملة بالمثل والتضامن الذي يربط الافراد مع المصلحة الجماعية. (الضيف، 2014، صفحة 57)
- من هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شاملا:

الاقتصاد التضامني هو مجموعة من المنظمات والمؤسسات و المنشات ذات الطابع المهيكل و التي تظم جميع الأنشطة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و تعزز التضامن.

3.2 أسس وقواعد الاقتصاد التضامني: (عزيز محجوب, مراد محفوظ، 2019، صفحة 86)

يعتمد الاقتصاد التضامني على القواعد والأسس التالية:

- أولوية المواطن والموضوع الاجتماعي على رأس المال؛
- حرية الانخراط؛
- التسيير الجماعي الديمقراطي من طرف الأعضاء؛
- تجانس مصالح الأعضاء مع المصلحة العامة؛
- التماشي مع مبادئ التضامن والمسؤولية؛
- الاستقلال عن السلطات العمومية.

4.2 انواع هياكل الاقتصاد التضامني:

يمكن حصرها في ما يلي: (عزيز محجوب, مراد محفوظ، 2019، صفحة 86)

- **التعاضديات:** وهي تجمعات لأشخاص لهم نفس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية :مثل تعاضديات التجار أو تعاضديات البحارة أو تعاضديات الفلاحين هذه التعاضديات تدار من طرف أعضائها ويتحملون مسؤوليات المخاطر على قاعدة المساواة في الحقوق والالتزامات لكل مساهم.
- **التعاونيات:** هي مجموعة من النساء والرجال يشكلون معا مشروع الاقتصادية والتعاونية او مشروع اجتماعي يعزز السلام والديمقراطية .
- **الجمعيات:** هي اتفاق يضم شخصين او اكثر يضعون بشكل مستمر معارفهم وأنشطتهم من أجل هدف و ليس لتقاسم الأرباح.
- **المؤسسات الخيرية:** المؤسسة الخيرية هي تجمع يضم شخصا أو أكثر مادي أو معنوي ويقررون تخصيص ثروات أو حقوق أو موارد للقيام بمشاريع مصلحة عامة ومن أجل أهداف غير ربحية.

5.2 الابعاد المختلفة لظاهرة التضامن الاجتماعي و مؤسساته

بما أن الاقتصاد التضامني ذو طابع اجتماعي قائم على التضامن سواءا كان فرديا او عائليا أو مؤسساتي فبدوره يشكل بعدين اما بعد داعم للاستثمار او بعد غير داعم للاستثمار و هذا ما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم 1: أبعاد التضامن الاجتماعي و مؤسساته

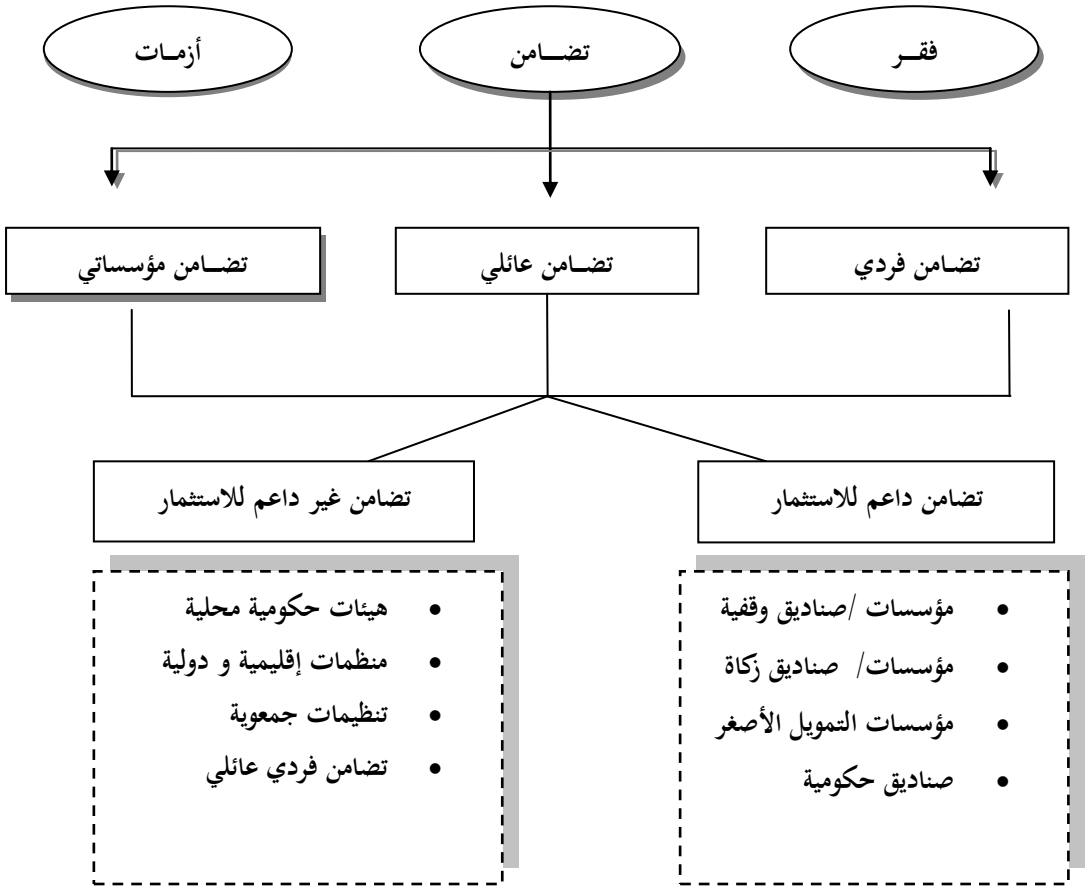

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحسين رحيم (2015)، تطوير آليات المالية الإسلامية التضامنية الداعمة للاستثمارنموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى، مجلة الاقتصاد و الشريعة المجلد 04، العدد 08، ص 23.

3. الزكاة و الوقف:

تعتبر الزكاة و الوقف أحد اهم معالم الاقتصاد التضامني حيث أن الزكاة هي الركن الثالث من أركان الاسلام و حق شرعي من حقوق العباد ففي الحديث النبوي الوارد في الصحيحين" :بني الإسلام على خمس :شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا" حيث وجب لكل مسلم بلغ النصاب أن يزكي حيث ان الله سبحانه و تعالى يجزي المسلمون الذين يزكون أموالهم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ٣٩ ﴾ [سورة سبإ,٣٩]، أما الوقف الاسلامي فهو أحد ركائز الاقتصاد باعتباره يساهم في دفع عجلة التنمية، و هناك عدة صيغ لاستثمار موارد الوقف متمثلة أساسا في صيغ التمويل الاسلامي الاجارة، المساقاة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، المرابحة و الصكوك الاسلامية و بالتالي من شأن كل من الأوقاف و الزكاة المساهمة في الاقتصاد التضامني.

1.3 الزكاة:

- **تعريف الزكاة**

- **الزكاة لغة:** هي الزيادة و النمو (رزيق كمال و آخرون، 2012، صفحة 11) و البركة و المدح و الصلاح (الكبير عبد الله و آخرون، 1849، صفحة 713).

- **الزكاة اصطلاحا:** قدم الفقهاء عدة تعريفات من الناحية الشرعية اختلف في العبارات و الأساليب لكنها تصب في معنى واحد عرفها المالكية بأنها اخراج جزء من المال بلغ النصاب (الزحيلي وهبة ، 1991، صفحة 730) و الزكاة في لغة القرآن تسمى صدقة (بن الزاوي اشراق، 2017، صفحة 03) لقوله تعالى:

- ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣ ﴾ **[سورة التوبة,١٠٣]**، و تعرف الزكاة على أنها " حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص لوجه الله سبحانه و تعالى". (بوقموم محمد و آخرون، 2018، صفحة 03). فقد حدد الاسلام الأموال التي تجب فيها الزكاة فهي تشمل النقود بجميع أنواعها بما في ذلك الذهب و الفضة، عروض التجارة، و الأنعام، المحصولات الزراعية بجميع أنواعها و و كل ما استخرج من الأرض من ثروات معدنية (عبد الله ناصر الفتح، 1389، صفحة 07)، و يشترط في المال المزكى أن يكون بلغ النصاب ، قابلا

للنماء، أن يكون الشخص المزكي سليما من الدين، دوران الحول للمال المزكى و أن يكون هذا المال مملوكا ملكا تاما للمزكي (بزيو عيشوش، وسيلة السبتي، 2019، الصفحات 06- 07)، و ينبغي أن توزع الزكاة على الفقراء و المساكين فهم أولى بذلك بحيث أن اغناءهم هو الهدف المبتغى من الزكاة . (نعمت عبد اللطيف مشهور، 1993، صفحة 56)

2.3: الوقف

- **تعريف الوقف**

الوقف لغة هو الحبس (أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم، 1956، صفحة 353)، أما من الناحية الشرعية اختلفت المذاهب الفقهية في الأحكام المتعلقة بالوقف و تقاربت من حيث تعريفه و يمكن تقديم تعريف جامع للوقف على " أنه حبس مال على ملك الواقف و التبرع بمنعته لجهة من جهات الخير مدة بقاء الموصوف سواءا كانت عقارا أو منقولا " (محمد عدنان ابن الضيف، صفحة 09)

- **أنواع الوقف**

قسم الفقهاء الوقف الى ثلاثة أنواع هي: (العياشي الصادق فداد، 2008، صفحة 20)

- **الوقف الخيري(الوقف العام)**: و هو ما جعلت فيه المنفعة لجهات الخير سواءا كانت أشخاص معينين كالفقراء و المساكين أو جهات عامة كالمساجد.
- **الوقف الأهلي (الخاص)**: و هو تخصيص ريع للواقف أولا ثم لأولاده ثم الى جهة بر لا تنقطع.
- **الوقف المشترك**: و هو ما يجمع بين الوقف الخيري و الوقف الأهلي أي ما خصصت منافعه الى الذرية و جهة بر معا.

4. دور صندوق الزكاة و الوقف في دعم الاقتصاد التضامني

نظرا للنجاحات التي حققتها الدول الاسلامية في مجال الاستثمار في صناديق الزكاة و الصناديق الوقفية رفعت الجزائر شعار تحت عنوان "**لا تعطيه ليبقى فقيرا انما ليصبح مزكيا**"، و باشرت في الاستثمار في صناديق الزكاة و الصناديق الوقفية بمختلف صيغ التمويل الاسلامي و لعل من أبرزها التمويل بالقرض الحسن و هذا من شأنه دعم الاقتصاد التضامني و الاجتماعي، و سنعرض من خلال

هذا المحور أهمية الصناديق الوقفية و صناديق الزكاة في رفع معالم الاقتصاد التضامني من خلال احصائيات شهدها الاقتصاد الجزائري، و التطرق لتقييم صناديق الزكاة و الوقف لولاية سعيدة من خلال تصريحات مقدمة من قبل مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف للولاية.

1.4 دور صندوق الزكاة في دعم الاقتصاد التضامني

- **تعريف صندوق الزكاة الجزائري**

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية متمثلة أساسا في : (وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف)

- **اللجنة القاعدية:** تتمركز على مستوى كل دائرة مهمتها الأساسية تحديد المستحقين للزكاة للدائرة.
- **اللجنة الولائية:** تتمركز على مستوى كل ولاية، مهمتها الأساسية الدراسة النهائية للملفات الزكاة على مستوى الولاية .
- **اللجنة الوطنية:** تدير كل ما يتعلق بصندوق الزكاة الجزائري.

تصرح وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بأن أموال الزكاة تصرف على العائلات الفقيرة بالدرجة الأولى ثم الاستثمارات في مشاريع لصالح الفقراء باتباع صيغ التمويل الاسلامي سواءا عن طريق القرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة و المصغرة و هذا من شأنه أن يعزز الاقتصاد التضامني و التكافلي .

- **تقييم أداء صندوق الزكاة في الجزائر**

الجزائر كغيرها من الدول الاسلامية التي حاولت ادخال صندوق الزكاة كمتغيرة جديدة لتمويل المشاريع الاستثمارية و رفع معالم الاقتصاد التكافلي و الاجتماعي وعليه شهدت المداخيل الاجمالية لصندوق الزكاة تطورا و نموا متسارعا منذ نشأته الى غاية سنة 2019 ففي سنة 2003 قدرت الأموال

المدفوعة للمساهمة في زكاة الأموال و الفطر على التوالي ب 30.394.399.45 دج، 25.728.172.50 دج بحيث شهدت هذه الحصيلة نموا متسارعا لتصل سنة 2012 801.233.622.80 دج، 444.705.479.00 دج، و حسب ما تم نشره من قبل وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف فان الحصيلة الوطنية لزكاة المال في سنة 2019 قدرت ب 856.186.262.00 دج و هو أكبر مبلغ حصله صندوق الزكاة منذ انشائه، بحيث يتم توزيعها على المستحقين و توجه حصص للاستثمار و هذا من شأنه دعم الاقتصاد التكافلي و الاجتماعي.

كما صرحت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بفتح عدة مشاريع للاستثمار أموال الزكاة و في اطار هذا عقدت اتفاقية مع بنك البركة الجزائري على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع الاستثمارية.

- **تقييم أداء صندوق الزكاة لولاية سعيدة للفترة 2003–2019**

الجدول رقم 1: حصيلة الزكاة و عدد المستفيدين للفترة 2003–2019 (المبالغ بالدج)

السنة	زكاة عيد الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع و الثمار	عدد المستفيدين من زكاة الفطر	عدد المستفيدين من زكاة المال
2003	157.730,00	3.520.000,00	–	347	1703
2004	420.085,00	908.803,50	794.192,00	790	377
2005	635.305,00	3.520.000,00	–	978	1730
2006	849.585,00	4.000.000,00	141.505,00	934	1940
2007	1.052.390,00	4.570.000,00	210.890,00	1398	2183
2008	876.330,00	573.550.00	–	1579	2231
2009	1.371.930,00	6.240.876,43	850.945,00	2003	2222
2010	1.257.578,00	6.620.330,50	705.170,00	1764	1899
2011	1.719.430,00	8.337.062.78	–	2108	3494
2012	1.853.105,00	7.516.246,85	–	2002	1982
2013	2.033.640,00	6.590.627,92	–	2093	2117
2014	1.981.270,00	7.917.883,00	–	1990	2129
2015	2.295.320,00	7.518.702,00	–	1988	2033
2016	2.664.450,00	10.182.177,00	–	2251	2394
2017	2.621.505,00	8.112.000,00	–	1765	2028
2018	3.296.536,00	6.651.607,54	–	1386	1288

1649	1405	–	8.417.744,39	2.699.144,00	2019
33.399	1.002.603	2.702.702,0	101.197.613,2	31.800.239,0 0	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف –سعيدة–

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن الزكاة في ولاية سعيدة تفرعت الى ثلاث أنواع زكاة الفطر، زكاة المال و زكاة الزرع و الثمار، بحيث تشهد زكاة الفطر تزايد مستمر من سنة الى أخرى حيث قدرت كليا الى غاية سنة 2019 بحوالي 101.197.613,20 دج لـ 1.002.603 مستفيد، أما فيما يخص زكاة المال فشهدت تذبذبا في حصيلة المبالغ حبث حققت أعلى حصيلة سنة 2016 مقدرة ب 10.182.177,00 دج لتقدر كليا الى غاية سنة 2019 ب 101.197.613,20 دج لـ 33.399 مستفيد، أما فيما يخص زكاة الزرع و الثمار و كما هو موضح في الجدول فقدرت كليا ب 2.702.702,00 دج حيث انها لم تشهد أي حصيلة منذ سنة 2011 الى غاية 2019.

- **استثمار أموال الزكاة بالقرض الحسن**

توجه الأموال المساهم بها في صندوق الزكاة لولاية سعيدة الى الاستثمار في المشاريع الحلال من خلال منح القروض الحسنة من قبل بنك البركة لولاية سيدي بلعباس للشباب البطال والعائلات الفقيرة وغيرها، و عليه و وفقا للتصريحات المقدمة من قبل مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية سعيدة فان مجموع القروض الحسنة لسنة 2004 و المستفاد منها في سنتي 2005 و 2006 قدرت ب 1.710.000,00 دج حيث تطورت لتصل سنة 2007 3.440.000,00 دج و المستفاد منها سنة 2008 حيث انخفضت القروض الحسنة الممنوحة و قدرت سنة 2012 ب 1.800.000,00 دج بحيث تم الاستفادة من هذه الاخيرة سنة 2016 بحيث صرح وكيل صندوق الزكاة للولاية أنه تم التوقف عن تمويل المشاريع الاستثمارية بالقرض الحسن في سنة 2016 لعدة أسباب أولها أسباب فقهية، كما صرح وكيل الصندوق أن أموال القروض لم يتم استردادها بالكامل من قبل المقرضين من تاريخ الاستفادة منها الى غاية سنة 2019.

2.4 دور صندوق الوقف في دعم الاقتصاد التضامني

- **تعريف صندوق الوقف الجزائري**

انشأ صندوق الوقف الجزائري سنة 1988 تحت اسم صندوق مركزي للأملاك الوقفية، و يعرف على أنه حساب خاص بالأملاك الوقفية موجود على مستوى كل ولاية من خلال فتح حساب بريدي لكل ولاية تقوم بارسال عن طريقه للحساب المركزي بعد حسم ما تحتاجه الولاية من هذه الأموال الوقفية. (محمد عدنان ابن الضيف، 2014، صفحة 11)

- **تقييم أداء صندوق الوقف الجزائري**

من خلال تصريحات الدكتور فارس مسدود على الموقع الرسمي لجمعية العلماء المسلمين فان المشاريع الوقفية المستثمر فيها بلغت 68 مشروع استثماري في نهاية سنة 2015 بمساهمة اجمالية من ادارة الأوقاف قدرت ب 5.064797,24 دولار، و من خلال ما توصلت اليه الدراسات و الابحاث وجراء دراستنا للمشاريع الوقفية في الجزائر توصلنا الى أن المشاريع الاستثمارية الوقفية شهدت ضعف من الناحية التمويلية من جهة و من جهة أخرى صرحت مديرية الأوقاف والزكاة و الحج و العمرة أنه تم ايداع وديعة استثمارية ببنك البركة الجزائري بلغت 466526,6956 دج بصيغة مضاربة شرعية لكن بمعدل مردودية قليل جدا و هذا ما أدى الى ضعف الاستثمارات المالية في الجزائر، الى جانب أن مشروع انشاء مؤسسة تأمين تكافلية القائم بالاشتراك بين بنك البركة الجزائري و مؤسسة سلامة للتأمينات لم يجسد على أرض الواقع.

-تقييم أداء صندوق الوقف لولاية سعيدة

صرح وكيل صندوق الوقف لولاية سعيدة أنه يوجد بعض المحلات التجارية التي تعود بالنفع، كما صرح انه يجب النهوض بالمشاريع الاستثمارية الوقفية لأنها من الأساليب المهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي و النهوض بالاقتصاد الوطني ككل.

5.خاتمة

من خلال هذه الدراسة تم عرض أهم ما ساهمت به صناديق الزكاة و الوقف في دعم و رفع الاقتصاد التضامني و التكافلي حيث أن لهذه الصناديق دور فعال في تمويل المشاريع الاستثمارية من جهة ومن جهة أخرى دمج الطبقة الفقيرة للمساهمة في تطوير الاقتصاد ككل من خلال فتح مشاريع للمحتاجين و توفير مناصب عمل تشغلها هذه الطبقة، و عليه، بالرغم من أهمية الصناديق الوقفية و الزكاة للنهوض بالاقتصاد التضامني و من خلال الدراسة التطبيقية لصندوق الزكاة و الوقف لولاية سعيدة فان الجزائر تواجه بعض القصور خاصة لأنها لا تتبع منظومة اقتصادية اسلامية، فمن خلال الدراسة توصلنا الى أن تجربة القرض الحسن لم تنجح لعدة أسباب خاصة الفقهية منها و عليه يجب تطوير التمويل الاسلامي بأكمله و على بنك البركة اتباع أساليب سيطرة على مخاطر القروض بحيث يجب عليه التسيير الجيد لهذه القروض من خلال التقييم الدقيق للمخاطرة و تطبيق مبدأ العمل بالضمانات و في هذا الصدد بإمكان المقترضين انشاء صندوق كفالة الغارمين ، محاضن زكاتية و مؤسسات تأمين تكافلية كسند للتحوط ضد المخاطر، كما يجب التوسع في استخدام صيغ التمويل الاسلامي. كما تشهد الأوقاف لولاية سعيدة ضعف شديد في الوتيرة الوقفية راجع الى انعدام الثقة في هذا الصندوق و كذا نقص التوعية الواجب تقديمها من قبل هيئات الصندوق الوقفي، و على وجه العموم فان الصندوق الوطني للوقف في الجزائر يشهد عدة معوقات قانونية خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة القانونية للوقف حيث أن الأوقاف في الجزائر تخاطب على أنها أموال رغم الشخصية المعنوية لها، و عليه يجب اعطاء أهمية بالغة بالوقف من خلال اثراء المنظومة القانونية بالوقف و نشر ثقافته و اندماج الجزائر في هيئات دولية بالاجتهاد الجماعي الخاص بالأوقاف.

6. قائمة المراجع:

- القرآن الكريم

- **المؤلفات**

- أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم (1956)، لسان العرب، بيروت، دار صادر للنشر و التوزيع.
- الزحيلي وهبة (1991)، الفقه الاسلامي و أدلته، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط01، الجزء الثاني.
- العياشي الصادق فداد (2008)، مسائل في فقه الوقف،جدة، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب.
- الكبير عبد الله و آخرون (1849)، لسان العرب،ابن المنظور، القاهرة، دار المعارف للنشر و التوزيع.
- عبد الله ناصر الفتح (1389)، أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، دار السلام للنشر و التوزيع، ط 1.
- نعمت عبد اللطيف مشهور (1993)، الزكاة : الأسس الشرعية و الدور الانمائي و التوزيعي، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت.

- **المقالات**

- الضيف محمد ابن عدنان(2014)، دراسة في الاقتصاد التضامني صندوق الوقف الجزائري كنموذج، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية المجلد 29 العدد 01.
- بزيو عيشوش، وسيلة السبتي (2019)، تجربة السودان في استثمار أموال الزكاة، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد 10،العدد 01.
- بن الزاوي اشراق (2017)، صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة: دراسلاية بسكرة(2003-2013)، مجلة العلوم الادارية و المالية، المجلد 11 ، العدد 11.
- بوقموم محمد و آخرون (2018)، مساهمة صندوق الزكاة في ارساء مفهوم الاقتصاد التكافلي – دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميلة للفترة2004-2017، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 17 ، العدد 1.

- تشوار خير الدين (2008)، الاقتصاد التضامني: الزكاة و دورها في التخفيف من حدة الفقر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية.
- رزيق كمال و آخرون ،دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية.
- رحيم الحسين (2015)، تطوير آليات المالية الإسلامية التضامنية الداعمة للاستثمار نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى، مجلة الاقتصاد و الشريعة ، المجلد 4 ، العدد 08.
- عزيز محجوب، مراد محفوظ (2019)، الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات ،مجلة الإبداع ،المجلد 09، العدد 1.
- فلة زردومي (2018)، معالم الاقتصاد التضامني من منظور اسلامي – الزكاة نمزذجا-،مجلة الشهاب،المجلد 04، العدد 02.
- كمال رزيق و اخرون(2012)، دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 02.
- محمد عدنان ابن الضيف (2014)، دراسة في الاقتصاد التضامني صندوق الوقف الجزائري كنموذج، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية المجلد 71 ، العدد 01.
- مجلس المستشارين، الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بالمغرب من اجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية ، المغرب، منشورات مركز الدراسات و البحوث في الشؤون البرلمانية.

- **الملتقيات**

- خالد بطاهر بختة، بن مكرولوف(2018)، التسويق الاجتماعي و دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز التنمية الاجتماعية ، ملتقى حول الاقتصاد العادل و التضامني- الرهنات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية ، جامعة البليدة .

- **المواقع الالكترونية**

- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف تم الاسترداد من https://www.marw.dz
- مقال بقلم د فارس مسدود متاح على الموقع الرسمي لجمعية العلماء المسلمين، تم الاسترداد من /http://www.oulamadz.org
- Jean-Marie Harribey (2002) ,L'économie sociale et solidaire, un appendice ou un faux-fuyant Mouvements ,Sociétés. Politique. Culture, n.04